محاضرات مادة تاريخ الصحافة العراقية لطلبة المرحلة الأولى

قسم الاعلام / كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

السنة الدراسية ٢٠١٧ ــ ٢٠١٨

من كتاب (تاريخ الصحافة العراقية)

تأليف مدرس مادة تاريخ الصحافة العراقية

الدكتور عبد الحسين علوان الدرويش

تاريخ الصحافة العراقية
محاضرات الكورس الثاني

المحاضرة الثامنة

صحافة الأحزاب العراقية العلنية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٠ :

الصحافة العراقية خلال حكم الملك فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣)

بعد ان قررت بريطانيا في اذار من عام ١٩٢١ تشكيل حكم وطني ملكي في العراق يكون تحت ظل انتدابها ، نصب في ٢٣ آب ١٩٢١ الامير فيصل الاول ملكا على عرش العراق واعلن عن قيام الدولة العراقية .

وكان موقف الحكومة المعلن من الصحافة واضحا في ضوء القانون الاساسي العراقي الذي أكد على مبدأ حرية الصحافة (للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر والاجتماع ، وتاليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون).

وقد شكلت الحكومة دائرة مرتبطة بمجلس الوزراء سمّتها قلم المطبوعات اوكلت لها واجب التعامل مع الصحف ومراقبتها . فكانت هذه الدائرة توجه الصحف بالاتجاه الذي ترتضيه الحكومة ، لابل ان العديد من المقالات الافتتاحية والتعليقات تفرض من هذه الدائرة على الصحف ، والصحف التي لاتستجيب لرغبات واوامر الدائرة ، ولاترضخ لسياستها ،

تتعرض لشتى العقوبات ومنها التعطيل الاداري وسحب الامتياز ومصادرة الاعداد واحالة الصحفيين الى المحاكم او توقيفهم احتياطا او الاعتداء عليهم من قبل رجال الشرطة في الشوارع واهانتهم امام انظار الناس في وضح النهار .

وقد استمرت المطبوعات العراقية بالخضوع لاحكام قانون المطبوعات العثماني الصادر في ١٦ من تموز عام ١٩٠٩ وذلك بموجب المادة ١١٣من القانون الاساسي

(الدستور) والى عام ١٩٣١عندما صدر (قانون المطبوعات المرقم ٨٢ لسنة ١٩٣١) والذي الغي بموجبه قانون المطبوعات العثماني .

وقد شهد العراق خلال الفترة من ١٩٢١- ١٩٣٣ صدور اعداد كثيرة من الصحف والمجلات السياسية والمتخصصة اثر ولادة الحركة السياسية الحزبية المنظمة مما دفع الاحزاب الى اصدار صحف ناطقة باسمها وقد أثر ذلك كثيرا في التطور الفكري والفني للصحافة و من الصحف الخاصة التي صدرت : المفيد ،الرافدان ، دار المعلمين ، الناشئة الجديدة ، الامل ، العالم العربي ، الشعب ، ليلى ،الحرية ، اليقظة ، مرآة العراق ، بانكي حق (صوت الحق) النجف ، المبدأ ، صوت الاهالي ،والكرخ ، الزمان ،البلاد ، وغيرها .

اما الصحافة الحزبية فقد اصدر حزب الشعب صحيفة (الشعب) ، وحزب العهد صحيفة (صدى العهد) ، والحزب الوطني العراقي (صدى الاستقلال) ، وحزب الاخاء الوطني صحيفة (الاخاء الوطني) وحزب النهضة (النهضة العراقية)، الحزب العراقي الحر (العاصمة) وحزب التقدم (التقدم)

وقد تولت وزارتا العدل العدل والداخلية ، خلال تلك الفترة ، مهمة تنفيذ قوانين المطبوعات وحسب اختصاص كل منهما . فضلا عن الاوامر التي اصدرها المندوب السامي البريطاني ومنها تعطيل صحيفتي (المفيد والعالم العربي) وارساله الشرطة لاعتقال صاحبيها لنفيهما الى جزيرة هنجام مع صاحب صحيفة الاستقلال ، الا ان الشرطة لم تتمكن من العثور سوى على صاحب صحيفة العالم العربي والذي تم فعلا نفيه الى الجزيرة المذكورة.اضافة الى ذلك تعرضت العديد من الصحف الى حالات من التعطيل والالغاء وتقديم اصحابها الى المحاكم ، ومنها صحيفة (الشعب)التي صدرت في ١٠ نيسان ١٩٢٤ حيث قررت السلطات الغاء امتيازها بعد صدور ٤ اعداد منها فقط وذلك لمعارضتها الشديدة للمعاهدة العراقية - البريطانية المقترحة انذاك. وسحبت السلطات امتياز مجلة (الحقائق

المصورة) التي صدرت في ١٣تموز ١٩٢٤ ، بعد ٦ اشهر من صدورها بحجة مخالفتها لقانون المطبوعات . كما تعرضت صحيفة مراة العراق الى مايسمى بالتعطيل الاداري مرات عدة بعد ان صدرت في ١٧تشرين الثاني ١٩٢٤ وقد كتبت في اخر عدد لها ردا على اخطار مدير المطبوعات بتعطيلها (لم نخرج عن الخطة ، كما يقول اخطار سعادة مدير المطبوعات ، وكل ما عملناه ان اتخذنا من يراعنا مسبارا لامسنا به الجروح المثخنة في جسم مجتمعنا وذلك لكي نستاصل الجراثيم الضارة وامحائها من جسمه ولاشك ان ذلك يؤلم مواضع الجروح ويوجعها ولابد ان يكون نتيجة ذلك الصراخ والعويل فهل وجب علينا ان نعير اذنا لهذا الصراخ وذلك العويل مع ان المصلحة العامة تقضي علينا ان نداوي هذه الجروح ونضمدها في سبيل صيانة جسم الامة من الاوجاع والالام).
وقد امرت الحكومة بايقاف صحيفة (الحياة) التي صدرت في البصرة في تشرين الثاني ١٩٢٥ بعد صدور عددها العشرين لمخالفتها قانون المطبوعات حسب ادعائها. وكذلك صحيفة الاستقلال (عطلت اكثر من مرة) في اوائل اذار عام ١٩٢٦. وقد علل رئيس مجلس النواب غلقها ب(تماديها في نشر مقالات من شانها الاخلال بأمن البلاد واستقرارها)
وصحيفة (الحقائق الهزلية) الاسبوعية التي صدرت في ٢٢شباط ١٩٢٤ وعطلت في مطلع ١٩٢٦ وكذلك صحيفة الكرخ لنشرها مقالا بعنوان (الصراع القائم بين صحف الاستعمار وصحف الامة) في ١٤شباط ١٩٢٨ وعادت للصدور ثانية في ١٨ايلول ١٩٢٨ ومن مقالاتها المشهورة (بلاد تضيق باحرارها) لكنها تعرضت للتعطيل في ٢ نيسان ١٩٣١ .
واستمرت السلطة بسياستها التعسفية ضد الصحف المعارضة لسياستها اذعطلت صحيفة الزمان ، صدر عددها الاول في تموز ١٩٢٧، واحالت مديرها المسؤول الى المحاكمة بتهمة القذف بالذات الملكية وحكم عليه بالسجن . وشمل التعطيل ايضا صحف الوطن التي صدرت في ٢ايار ١٩٢٩ بعد شهرين من صدورها لموقفها المعارض من سياسة الحكومة وكذلك صحيفة البلاد التي صدرت في ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٢٩و التي تعرضت للتعطيل الاداري من قبل مديرية الشرطة وايضا صحيفة الرافدان التي عطلت بعد اسابيع من صدورها في ١٨شباط ١٩٣٠ . وعطلت الحكومة صحيفة الشعب لمدة ٤ اشهر بتهمة نشر(مايهيج الراي العام) وصحيفة الاخاء الوطني بتهمة (الاخلال بسلامة الدولة وكيانها) وصحيفة الشباب بتيمة (الاخلال بالامن الوطني والخارجي) والاخبار بتهمة نشر (مايسبب النفور والكراهية ويضر المصلحة العامة) .

لقد شهدت هذه الفترة تدخل، الملك فيصل شخصيا ، في شؤون الصحافة ، عندما دعا الحكومة لايقاف الصحف عن مواصلة الحديث حول مشروع زراعي يسمى (مشروع أصفر) الذي سعت إليه شركات بريطانية لاحتكار أراضي زراعية شاسعة (٥٨). كما طالب الملك الحكومة إيقاف الصحف عن مهاجمة الوزراء ، الحاليين والسابقين ، ودعا الى معاقبة صحيفة (الاستقلال) لانها تهاجم من اسمتهم (المستترين وراء الدين) وصحيفة (الناشئة الجديدة) لانها تهاجم (أشخاصا داخل الحكومة) ، وفعلا تم تعطيل الاستقلال والناشئة الجديدة . كما طلب البلاط الملكي من الحكومة منع الصحف عن مناقشة (موضوع الحياة الحزبية) ومراعاة (المجاملات المفروضة فيما تكتبه عن شؤون الدول المتحابة للعراق) . لابل ان المندوب السامي البريطاني مارس سلطاته تجاه الصحافة بأسلوب اخر فأمر صحف دجلة والعراق ولسان العرب والفلاح بالكف عن (نشر مايمس السياسة الفرنسوية بصفتها حليفة للحكومة البريطانية) . وكانت الصحف الحزبية هي الاخرى محط مراقبة شديدة من قبل السلطات الحكومية اذ عطلت في أوائل ايلول ١٩٢٩ صحيفة (النهضة العراقية) الناطقة باسم حزب النهضة العراقية التي كانت صدرت في ١٠اب١٩٢٧. وكذلك هو حال صحيفة (صدى الاستقلال) الناطقة باسم الحزب الوطني والتي عطلتها السلطات بموجب قانون المطبوعات العثماني في ١٥ ايلول ١٩٣٠ بعد شهر من صدورها. وقد كان رئيس الوزراء نوري السعيد يقوم بنفسه بمتابعة تعطيل اية صحيفة تنشر مقالات شديدة اللهجة .

لقد كانت الحكومات المتعاقبة على السلطة في هذه الفترة متعسفة بشكل كبير واستعملت صلاحياتها ، وصلاحيات وزير الداخلية على الخصوص ، في قمع الصحافة والصحفيين ادى الى غياب صحف كانت من خيرة الصحف العراقية في تلك الفترة تنفيذا لرغبات البلاط الملكي والمندوب السامي البريطاني .